مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/15

تطبيقات نظام الأسيكودا للتخليص الكمركي في العراق

الواقع والتبعات

د. عصام عبد الخضر سعود

● ورقة سياسات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تطبيقات نظام الأسيكودا للتخليص الكمركي في العراق: الواقع والتبعات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. عصام عبد الخضر سعود / الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

ا. الملخص

- نظام الأسيكودا (ASYCUDA) هو نظام عالمي لإدارة الكمارك طوّرته الأمم المتحدة (الأونكتاد)، ويُستخدم في العراق وعدد كبير من الدول لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وأتمتة الإجراءات الجمركية، وتقليل الفساد والبيروقراطية. ويُعدّ تسهيل التجارة أمراً بالغ الأهمية لتعزيز التجارة الدولية ودفع التنمية المستدامة.
- يدعم برنامج الأسيكودا أكثر من 100 دولة وإقليم في تعزيز المؤسسات وخلق بيئات تجارية حديثة وفعّالة ومستدامة، وأصبحت الرقمنة الكمركية وأتمتة الإجراءات عبر الحدود وتعزيز التناسق التنظيمي أموراً لا غنى عنها لضمان أنظمة تجارية آمنة وشفافة.
- بعد النجاح في تجربة نظام ASYCUDA World في مطار بغداد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2023، شهد العراق زيادةً قدرها 28 % في إيرادات الكمارك في عام 2023 مقارنةً بعام 2022. وبنهاية الربع الثالث من عام 2024، تم نشر النظام بالكامل في أكبر تسعة مكاتب كمركية، تغطي 81 % من التجارة الدولية للعراق من حيث الحجم، وتشمل هذه المكاتب نقاط العبور الحدودية الرئيسية مع الكويت والأردن والسعودية، وكذلك ميناء أم قصر، البوابة الرئيسية للعراق إلى الخليج.

- تضاعفت الإيرادات تقريباً بعد اعتماد هذا النظام وتفعيل التعرفة بشكل كامل، حيث أشارت الهيئة العامة للكمارك إلى أن تنفيذ الأسيكودا منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2023 ساهم في زيادة الإيرادات بنسبة 100% خلال عامين. وقد جاء ذلك نتيجة تسريع عمليات التدقيق، وتقليل التدخل البشري، والحد من الفساد. كما وصلت الإيرادات الكمركية في عام 2025 إلى أكثر من 2.2 تريليون دينار عراقي، وهو رقم تاريخي غير مسبوق في تاريخ العراق. كما أن إيرادات العراق الكمركية زادت بنسبة 128 % في الفترة من 2023 إلى 2024 منذ تطبيق البرنامج.
- استمر لفترة طويلة اعتماد مبدأ الرسوم المخفّضة والموحّدة أو الرمزية على كثير من السلع، ولم تُفعّل معظم بنود القانون حتى وقت قريب، في حين أشارت المادة (2/ثانياً) إلى فرض رسم على البضائع غير الواردة في جدول التعريفة بنسبة لا تتجاوز (20%) من قيمتها، مع جواز تعديل هذه النسبة للأسباب ذاتها. كما أكدت في المادة (2/ثالثاً) أن زيادة الرسم الكمركي تُعد إجراءً مؤقتاً يزول بزوال أسبابه. إلا أن تطبيق هذا القانون شهد تأجيلاً وتعطيلاً في فترات سابقة لأسباب اقتصادية وسياسية، منها اختلاف التطبيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، والأوضاع الأمنية والاقتصادية بعد عام 2014.

- سابقا تم اعتماد نظام احتساب فردي لكل مادة واردة ضمن الشحنة أو ما يعرف بنظام احتساب الرسوم لكل سلعة على حدة، ووفقاً لهذه الآلية، تخضع كل سلعة لرسوم محددة تحسب كنسبة مئوية من قيمتها بناء على رمز HS الخاص بها.
- تبدأ نسب الرسوم من 5 % كحد أدنى، وترتفع حسب نوع السلعة ومدى ارتباطها بعوامل الحماية أو كونها كمالية، فعلى سبيل المثال، تفرض رسوم بنسبة 5-10% على المواد الأساسية والمواد الأولية، بينما قد تصل رسوم السلع الكمالية أو التي لها مثيل محلي إلى 20% أو 30% وفقاً لما حدده القانون.
- رغم أن هذا الهيكل الجديد جعل عملية استيفاء الرسوم الكمركية أكثر تعقيداً، إلا أنه عكس مزيداً من العدالة وحقق توافقاً أوضح مع المعايير الدولية. وبذلك، أصبح العراق يطبق نظاماً كمركياً مشابهاً لما هو معمول به في معظم الدول الأعضاء في منظمة الكمارك العالمية.
- أصبح من الصعب على المستوردين أو بعض الموظفين التلاعب بالرسوم من خلال تصنيف غير صحيح للبضائع أو إخفاء قيمتها الفعلية فكل معاملة الآن يتم تتبعها بشكل إلكتروني، مما يجعل أي محاولة للتحايل على النظام تبرز بوضوح أمام الجهات الرقابية المعنية.

- إن التشديد في آليات الرقابة والإجراءات الإلكترونية أسهم في دفع بعض الأفراد الذين كانوا يسعون للحصول على الدولار لأغراض غير قانونية إلى السوق الموازية، في محاولة لتعويض انخفاض فرص التلاعب عبر القنوات الرسمية. ويمكن القول إن الأسيكودا أغلق الثغرات التي كانت تُستغل سابقاً في التهريب وتزوير الوثائق.
- يساعد نظام الأسيكودا صانعي القرار على فهم الميزان التجاري وأنماط الاستيراد بشكل أفضل، حيث يمكن استخدام البيانات لرسم سياسات رسوم أو حظر استيراد لبعض السلع مستقبلاً بناءً على معلومات موثوقة وليست تقديرية.
- واجه بعض التجار صدمةً في ارتفاع تكاليف الاستيراد عند الانتقال المفاجئ من الرسوم المخفّضة أو المقطوعة إلى الرسوم القانونية الكاملة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت كلفة التخليص لبعض السلع بنسب تصل إلى 15 % أو أكثر، وأدّى ذلك إلى أن الحركة التجارية عبر منفذ طريبيل مع الأردن انخفضت إلى نحو 15 % مما كانت عليه قبل 1 يناير/كانون الثاني 2026، بسبب هذه الزيادة في الرسوم وتطبيق نظام التصريح المسبق. وبالنتيجة، فإن كثيراً من التجار فضّلوا إعادة توجيه بضائعهم عبر منافذ إقليم كردستان (التي تأخرت في تطبيق التعرفة الجديدة) لتجنب الرسوم المرتفعة.

- تدفع الصدمة الحالية إلى التدرّج في التطبيق بدلاً من التنفيذ الفوري لجميع الإجراءات دفعةً واحدة، حيث يرى البعض أنه كان ينبغي البدء بتطبيق الأتمتة والاحتساب المسبق على السلع الأعلى قيمةً وتأثيراً، ثم التوسّع تدريجياً ليشمل بقية السلع، بدل فرض نظام الأسيكودا والاحتساب المسبق والأمانات الضريبية والسيطرة النوعية معاً في وقت واحد.
- ضرورة إعادة النظر في نسب الرسوم لبعض المواد، خاصة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، وعدم تطبيق نسبة موحّدة عليها دون اعتبار لأهميتها للمستهلك وإمكانية تصنيعها محلياً مستقبلاً.
- ما قامت به الحكومة العراقية في جوهره لا يُعدّ فرضاً لرسوم جديدة بقدر ما هو تفعيل وتطبيق لقواعد قائمة ضمن قانون نافذ، عبر أدوات تنفيذية (كالجداول والآليات والتعليمات) لضمان الاستيفاء وفق التصنيف المقرّر.

II. مفهوم ومميزات نظام الأسيكودا ASYCUDA

نظام ASYCUDA هو نظام حديث لإدارة الكمارك مفتوح المصدر، تم تطويره بواسطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» (UNCTAD) لمواجهة تحديات التجارة الدولية المعقّدة اليوم، بما في ذلك عدم اليقين الجيوسياسي، واضطرابات سلاسل الإمداد، ونمو التجارة الإلكترونية. تستخدم المنصة الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي، مع الالتزام بالمعايير الدولية الصادرة عن منظمات مثل ISO، والأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للكمارك، ومنظمة التجارة العالمية. وتمكّن الدول من تنفيذ بنية تحتية رقمية متقدمة للتجارة دون أوراق، مع الحفاظ على السيطرة الكاملة على بياناتها وعملياتها. ويُستخدم في العراق وعدد كبير من الدول لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، أتمتة الإجراءات الكمركية، وتقليل الفساد والبيروقراطية. ويتميز النظام بما يأتي: -

- أتمتة الإجراءات الكمركية: تسجيل البضائع، الفواتير، التصاريح، والرسوم بشكل إلكتروني.
- الشفافية وتقليل الفساد: يقلل من التعاملات الورقية ويحد من التلاعب.
- تسريع التخليص الجمركي: يختصر الوقت اللازم لإنهاء المعاملات.
- التكامل مع الأنظمة الأخرى: يمكن ربطه مع الأنظمة المصرفية واللوجستية.

- إتاحة البيانات في الوقت الحقيقي: يوفر معلومات دقيقة عن حركة التجارة.

ويرتبط نظام الأسيكودا للتخليص الكمركي بالأهداف التنموية العالمية والتي ترتبط بالتنمية المستدامة وكما يلي:[1]

1. إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، من خلال مساهمة الكمارك في الإيرادات الوطنية عبر تحصيل الأموال، والاستثمار اللاحق لهذه الإيرادات في برامج التنمية الوطنية.
2. القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. أتمتة إصدار ومراقبة استخدام الشهادات الصحية النباتية والبيطرية، والمراقبة المتكاملة لحصص الصادرات والواردات الزراعية.
4. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار: إذ توفر الرقابة الكمركية الآلية على حركة السلع الخاضعة للضريبة ومنتجات التبغ (ASYCU-DA-DTCS) حماية أفضل للصحة العامة.

1- UNCTAD, ASYCUDA report, A new generation of ASYCUDA for Efficient, Secure, and Sustainable Trade, Geneva, 2025. https://asycuda.org/wp-content/uploads/ASYCUDA%20Report%202025%20-%20The%20New%20Generation%20of%20ASYCUDA%20for%20Efficient,%20Secure%20and%20Sustainable%20Trade.pdf

5. تعزيز الضوابط الجمركية ومراقبة الوكالات المعنية عند الحدود للتجارة في السلع التي تؤثر على صحة الإنسان، مثل سلامة الغذاء، المستحضرات الصيدلانية، مستحضرات التجميل، والأدوية الخطرة، من خلال إدخال الشهادات الإلكترونية، وإدارة متكاملة للمخاطر، وآلية مراقبة في بيئة ASYCUDA والنوافذ الموحدة.
6. ضمان توفر المياه وإدارتها بشكل مستدام، والصرف الصحي للجميع: يوفر نظام ASYCUDA دعماً آلياً للجمارك عند تطبيق ضوابطها وفقاً للاتفاقيات الدولية لبازل وروتردام وستوكهولم، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون، ومن المتوقع أن تتحسن جودة المياه من خلال تقليل التلوث، والقضاء على التصريف العشوائي، وتقليل إطلاق المواد والمواد الكيميائية الخطرة.
7. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، والتوظيف الكامل والمنتج، والعمل اللائق للجميع: إذ تلعب الكمارك دوراً رئيسياً في تسهيل التجارة، وتمكين الوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، وتعزيز الابتكار، والنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل.
8. بناء بنية تحتية قوية، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار، من خلال دمج تولي المسؤولية المبكرة واستدامة التنمية في نهج

مساعداتها التقنية واستخدام نظام الأسيكودا (ASY-CUDA)، الذي يجمع دائماً بين أحدث التقنيات المتقدمة والخبرة المثبتة في الميدان. وتضمن الأونكتاد تقديم دعم فعال ومخصص للدول، بما يسهم في تطوير وتحسين بنيتها التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، لا سيما في الدول الأقل نمواً وأفريقيا، وكذلك من خلال تحسين البنية التحتية الإقليمية وعبر الحدود.

9. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، آمنة، مرنة ومستدامة: يدعم الأسيكودا (ASYCUDA) تطوير البنية التحتية للكمارك والتجارة (الموانئ، محطات اللوجستيات، المستودعات، سلاسل التوريد في المدن)، ويسهم في تسهيل التحركات القانونية عبر الحدود ومكافحة التهريب غير المشروع للتراث الثقافي والطبيعي، بما في ذلك التعاون مع جمعية البحوث عبر الحدود [2]*في جنيف (CBRA) وغيرها من الجهات العاملة في المجالات التنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي. ويؤدي تطبيق نظام ASY-CUDA إلى تحسين الأمن الغذائي وسلامة الغذاء من خلال تعزيز ضوابط الكمارك والوكالات المشتركة عند الحدود.

2- * Cross-Border Research Association

10. اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره: يدعم نظام ASYCUDA الكمارك في تحسين السيطرة على المواد المستنفدة للأوزون، من خلال تقديم أدوات لمراقبة التجارة القانونية ومنع التجارة غير القانونية في المواد المستنفدة للأوزون (بروتوكول مونتريال) والأخشاب.
11. حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم البيئية البرية، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف وعكس تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
12. حماية المجتمع من الآفات غير المرغوب فيها ومنع تدفق المنتجات غير المشروعة: يساهم النظام في تطبيق السياسات الصحية والزراعية، واتفاقية الصحة النباتية الدولية (IPPC)، كما يساعد في اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء الصيد الجائر وتهريب الأنواع المحمية من النباتات والحيوانات، ومعالجة كل من الطلب والعرض للمنتجات البرية غير القانونية من خلال تطبيق اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض (CITES). وقد تم تطوير وتنفيذ نظام الترخيص الإلكتروني بموجب اتفاق بين الأونكتاد بدعم من الحكومة السويسرية.

13. تقليل الفساد والرشوة بجميع أشكالها بشكل كبير: تبسيط ورقمنة إجراءات الكمارك وإدارة مراقبة الحدود (CBRA) لتقليل التفاعلات البشرية، مما يسهم في تعزيز الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة، ومكافحة الفساد.
14. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: يساهم نظام الأسيكودا (ASYCUDA)، من خلال تطبيق المعايير الدولية والاتفاقيات المتعلقة بالتجارة، والتعاون مع السلطات الوطنية الأخرى والدول والوكالات الدولية مثل المنظمة العالمية للكمارك، في زيادة الكفاءة والتنسيق، وتعزيز تعبئة الموارد، وتسهيل التجارة والإحصاءات. بالإضافة إلى ذلك، ينظم برنامج ASYCUDA العديد من الجولات الدراسية والجلسات التدريبية الفنية والوظيفية لوفود الكمارك لزيارة واستقاء الخبرات من تطبيق التكنولوجيا الجديدة و/أو البنية التحتية الجديدة في أجزاء أخرى من العالم، مما يساهم بشكل مباشر في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب.[3]

3- Ibid,

III. تجربة العراق مع نظام ASYCUDA

لعب تنفيذ نظام ASYCUDA World في العراق دوراً حاسماً في تحديث عمليات الكمارك، وزيادة تحصيل الإيرادات، وتعزيز كفاءة التجارة، من خلال استبدال الإجراءات الكمركية اليدوية بعمليات آلية وخالية من الورق. وقد قامت العراق بتبسيط العمليات التجارية مع تعزيز الإيرادات الجمركية بشكل كبير.

ولقد صاحب نشر نظام ASYCUDA World في العراق إصلاحات شاملة في إجراءات الجمارك، بما في ذلك مراجعات قانونية، وإعادة هندسة للعمليات، وتقليل التفاعل البشري، وتعزيز الأتمتة. وقد دعمت هذه الجهود من خلال شراء معدات حديثة، وتحفيز قوي من الحكومة والجمارك، وبرامج واسعة لبناء القدرات للموظفين الجمركيين المحليين والمشغلين الاقتصاديين.

بعد النجاح في تجربة نظام ASYCUDA World في مطار بغداد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2023، شهد العراق زيادة قدرها 28% في إيرادات الكمارك في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وكان الهدف لعام 2024 هو تشغيل نظام ASYCUDA World في 50% من مكاتب الجمارك في العراق، وبنهاية الربع الثالث من عام 2024، تم نشر النظام بالكامل في أكبر تسعة مكاتب كمركية، تغطي 81 % من التجارة الدولية للعراق من حيث الحجم، وتشمل هذه المكاتب نقاط العبور الحدودية الرئيسية مع الكويت والأردن والسعودية، وكذلك ميناء أم قصر، البوابة الرئيسية للعراق إلى الخليج العربي.

وبحلول نهاية عام 2024، تم تنفيذ نظام ASYCUDA World في 15 مكتباً كمركياً، ليغطي أكثر من 90% من التجارة الخارجية للعراق. ونتيجة لذلك، أعلنت هيئة الكمارك العراقية عن تحصيل قياسي للضرائب والرسوم الجمركية، مسجلة زيادة بنسبة 128 % مقارنة بعام 2023، بما ساهم في تعزيز كفاءة التجارة بشكل أكبر.

وقد أوقف العراق بالكامل التصريحات الجمركية اليدوية والعمليات الورقية في 1 يناير/كانون الثاني 2025، وانتقل إلى نظام التصريح الكمركي الإلكتروني بالكامل. كما تم دمج حل الدفع الإلكتروني في نظام ASYCUDA World، مما سمح بإجراء المدفوعات الرقمية بسلاسة للرسوم والضرائب. وقد مهدت هذه الجهود التحديثية الطريق للنشر الشامل لنظام ASYCUDA World في جميع المكاتب الكمركية في عام 2025، وتطوير مستقبل نظام النافذة الواحدة القائم على الأسيكودا (ASYCUDA).

وفي تصريح لرئيس الوزراء العراقي حول البرنامج، قال: «تمثل الأتمتة الكاملة للجمارك العراقية باستخدام منصة الأونكتاد للأمم المتحدة (ASYCUDA) قفزة كبيرة في جهودنا للإصلاح الاقتصادي. لقد حولت العمليات في نقاط الحدود الرئيسية، معززة الشفافية والكفاءة. ففي عام 2024 وحده، ارتفعت إيرادات الجمارك بنسبة 128 %، وهو دليل واضح على تأثيرها.“[4]

4- Pedro Manuel Moreno. (2025). ASYCUDA report 2025. New York, United Nations Publications: https://asycuda.org /en/

IV. تأثير الأسيكودا على التعرفة الكمركية في العراق[5]

تمثل التعرفة الكمركية الهيكل القانوني للرسوم الكمركية المفروضة على السلع المستوردة، وكان العراق قد أقر قانون التعرفة الكمركية رقم 22 لسنة 2010، الذي يُشكّل الإطار التشريعي لتعريفة الرسوم الكمركية في العراق والأساس القانوني الذي تُبنى عليه عمليات استيفاء «رسوم الوارد الكمركي» على البضائع المستوردة. إذ قررت المادة (1/أولاً) أن الاستيفاء يتم وفق النّسب المقررة في جداول تعريفة الرسوم الكمركية والروزنامة الزراعية الملحقة بالقانون، وأكدت المادة (1/ثانياً) أن المقصود بهذه الجداول هو ذلك التنظيم الفني الذي يضم البنود الفرعية ورموزها الرقمية والأقسام والفصول والملاحظات، وفق النظام المنسق العالمي (HS) المعتمد من منظمة الكمارك العالمية، بما يضمن وحدة التصنيف وتقليل الاختلاف في التفسير عند التطبيق.

كما عززت المادة (1/ثالثاً) الطبيعة الإلزامية لهذه الجداول باعتبارها «جزءاً لا يتجزأ» من القانون، الأمر الذي يمنحها حجية تشريعية مباشرة عند فرض الرسوم وحسم المنازعات المتعلقة بالتصنيف والنّسب. وفي المقابل، منحت المادة (2/أولاً) مجلس الوزراء— بناءً على طلب وزير المالية الاتحادي—صلاحية تعديل الرسم الكمركي في الحالات الطارئة التي تفرضها الضرورات الاقتصادية أو

5- شركة أسامة طعمة للخدمات القانونية والاستشارات، تأثير الاسيكودا على التعرفة الكمركية في العراق، https://osamatumalegal.com /ar/blog/تأثير-الأسيكودا-على-التعرفة-الجمركية-في-العراق

النقدية، وبهدف اتخاذ إجراءات الحماية أو المعاملة بالمثل، وهو ما يعكس مرونةً تشريعية تسمح بالتدخل السريع لضبط السوق، وحماية المنتج الوطني، أو إدارة اختلالات الميزان التجاري.

وامتداداً لذلك، أشارت المادة (2/ثانياً) إلى فرض رسم على البضائع غير الواردة في جدول التعريفة بنسبة لا تتجاوز (20%) من قيمتها، مع جواز تعديل هذه النسبة للأسباب ذاتها. كما أكدت المادة (2/ثالثاً) أن زيادة الرسم الكمركي تعد إجراءً مؤقتاً يزول بزوال أسبابه، بما يقيد سلطة التعديل بضوابط الغاية والضرورة ويمنع تحول التدابير الاستثنائية إلى قواعد دائمة خارج مقتضياتها. إلا أن تطبيق هذا القانون شهد تأجيلاً وتعطيلاً في فترات سابقة لأسباب اقتصادية وسياسية، منها اختلاف التطبيق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، والأوضاع الأمنية والاقتصادية بعد عام 2014. ونتيجة لذلك، استمرت طويلاً رسوم منخفضة موحّدة أو رمزية على كثير من السلع، ولم تُفعّل معظم بنود القانون حتى وقت قريب.

مع إدخال نظام الأسيكودا، أصبح بالإمكان تطبيق التعرفة الجمركية القانونية بدقة وموحدة على جميع المنافذ، حيث يعتمد النظام على قاعدة بيانات شاملة لجميع بنود التعرفة المعتمدة (رموز النظام المنسق HS)، مع نسب الرسوم المقررة لكل بند حسب التشريعات. وقد أدّى قرار مجلس الوزراء رقم 957 لسنة 2025 إلى إلغاء الاستثناءات السابقة، مثل نظام الرسوم المقطوعة على

الحاويات، حيث كانت تُفرض رسوم ثابتة كحدّ أدنى للحاوية مقاس 20 قدماً (2 مليون دينار) و40 قدماً (3 ملايين دينار) بغض النظر عن محتواها. ورغم أن هذا النظام قدّم ميزة التكلفة المتوقعة للمستوردين، إلا أنه تعارض فعلياً مع مبدأ العدالة الضريبية، مما أسفر عن تفاوت كبير في الرسوم المحصّلة، فقد استفاد أصحاب الحاويات ذات البضائع عالية القيمة من الرسوم المقطوعة على حساب الإيرادات العامة.

أما بعد التعديل، فقد تم اعتماد نظام احتساب فردي لكل مادة واردة ضمن الشحنة، أو ما يُعرف بنظام احتساب الرسوم لكل سلعة على حدة. وفقاً لهذه الآلية، تخضع كل سلعة لرسوم محددة تُحسب كنسبة مئوية من قيمتها بناءً على رمز HS الخاص بها. تبدأ نسب الرسوم من 5% كحد أدنى، وترتفع حسب نوع السلعة ومدى ارتباطها بعوامل الحماية أو كونها كمالية. فعلى سبيل المثال، تُفرض رسوم بنسبة 5–10% على المواد الأساسية والمواد الأولية، بينما قد تصل رسوم السلع الكمالية أو التي لها مثيل محلي إلى 20% أو 30% وفقاً لما حدده القانون. ورغم أن هذا الهيكل الجديد جعل عملية استيفاء الرسوم الكمركية أكثر تعقيداً، إلا أنه عكس مزيداً من العدالة وحقق توافقاً أوضح مع المعايير الدولية. وبذلك، أصبح العراق يطبق نظاماً كمركياً مشابهاً لما هو معمول به في معظم الدول الأعضاء في منظمة الكمارك العالمية.[6]

6- شركة أسامة طعمة للخدمات القانونية والاستشارات، مصدر سابق

يتيح نظام الأسيكودا للحكومة إمكانية تحديث جداول التعرفة الجمركية بسهولة فور إقرار البرلمان لأي تعديلات جديدة. كما يتميز بقدرته على التكيف مع الرسوم الإضافية، مثل رسوم حماية المنتج المحلي الصادرة بموجب قانون حماية المنتجات العراقية رقم 11 لسنة 2010، أو تطبيق التخفيضات والإعفاءات الكمركية بشكل آلي، دون الحاجة إلى التدخل اليدوي في كل حالة على حدة.

بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب القيمة الخاضعة للرسوم بطريقة إلكترونية متطوّرة، حيث يدعم النظام طرق التثمين الجمركي المعترف بها دولياً. سواء تم الاعتماد على فاتورة الشراء المقدمة من المستورد أو الرجوع إلى قاعدة قيم معيارية مأخوذة من دفاتر التعرفة في حالات الشك بصحة الفواتير، فإن القرار النهائي بشأن طريقة التثمين يبقى للسلطة الكمركية. ومع ذلك، فإن وجود القيم المرجعية ضمن النظام يقلل من احتمالية التلاعب في قيمة البضائع المصرح عنها.

يُعتبر تطبيق التعرفة الموحدة عبر نظام الأسيكودا خطوة بارزة نحو توحيد السياسة الكمركية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. وقد طالبت الحكومة المركزية بتطبيق نفس جداول الرسوم المعتمدة في بغداد على المنافذ الشمالية للإقليم كشرط لدمجها في منظومة الأسيكودا. وجرى تحديد الأول من يناير/كانون الثاني 2026 كموعد نهائي لتوحيد التعرفة الجمركية وتفعيل النظام الإلكتروني في منافذ الإقليم، مع التهديد بفرض عقوبات مالية في حال عدم الامتثال.

بدورها، أكد كل من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية أنه في حال عدم التزام المنافذ بالتعرفة الموحدة والنظام الإلكتروني، سيتم استبعاد هذه المنافذ من المنصة المالية للبنك المركزي، مما يعني منع التجار من الوصول إلى الدولار بالسعر الرسمي أو إجراء تحويلات مالية تجارية. ويعكس هذا التطور أهمية نظام الأسيكودا ليس فقط في إحكام الرقابة على الرسوم الكمركية، ولكن أيضاً في ضبط حركة الأموال ومنع الانتهاكات المالية، مثل تهريب العملة أو تمويل الواردات عن طريق السوق الموازية.

الملحوظ في الإيرادات الكمركية، ووفقاً للتقارير الرسمية، أن الإيرادات تضاعفت تقريباً بعد اعتماد هذا النظام وتفعيل التعرفة بشكل كامل. فقد أشارت الهيئة العامة للكمارك إلى أن تنفيذ الأسيكودا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 ساهم في زيادة الإيرادات بنسبة 100% خلال عامين. وقد جاء ذلك نتيجة تسريع عمليات التدقيق، وتقليل التدخل البشري، والحد من الفساد. كما وصلت الإيرادات الكمركية في عام 2025 إلى أكثر من 2.2 تريليون دينار عراقي، وهو رقم تاريخي غير مسبوق في تاريخ العراق.

تعزيز الامتثال والشفافية: أصبح من الصعب على المستوردين أو بعض الموظفين التلاعب بالرسوم من خلال تصنيف غير صحيح للبضائع أو إخفاء قيمتها الفعلية. فكل معاملة الآن يتم تتبعها بشكل إلكتروني، مما يجعل أي محاولة للتحايل على النظام واضحة أمام الجهات الرقابية المعنية. وأوضح محللون أن التشديد

في آليات الرقابة والإجراءات الإلكترونية أسهم في دفع بعض الأفراد، الذين كانوا يسعون للحصول على الدولار لأغراض غير قانونية، إلى السوق الموازية في محاولة لتعويض انخفاض فرص التلاعب عبر القنوات الرسمية. ويمكن القول إن الأسيكودا أغلق الثغرات التي كانت تُستغل سابقاً في التهريب وتزوير الوثائق.

تقليل متوسط زمن التخليص الكمركي (بعد تجاوز مرحلة التأقلم الأولية): على المدى البعيد، يُفترض أن يؤدي النظام الإلكتروني إلى تقليل الوقت المستغرق لإتمام الإجراءات الكمركية، إذ أصبح الكثير منها مؤتمتاً ويمكن تنفيذه مسبقاً، مثل إدخال المعلومات قبل وصول الشحنة. بالفعل، أشارت استراتيجية البنك المركزي إلى أن أحد أهداف الانتقال إلى الأسيكودا هو تقليص مدد التخليص وتسريع خروج البضائع. وفي المرحلة الحالية، ورغم حدوث بعض التأخير نتيجة تعوّد الموظفين والمخلصين على المتطلبات الجديدة، يتوقع أن يتحسن المعدل الزمني تدريجياً مع زيادة الخبرة واستقرار الإجراءات.

توفير بيانات إحصائية دقيقة وفورية: يتيح النظام لصانعي القرار فهم الميزان التجاري وأنماط الاستيراد بشكل أفضل، مما يعزز التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة. ولهذا جوانب قانونية أيضاً، حيث يمكن استخدام هذه البيانات لرسم سياسات الرسوم أو حظر استيراد بعض السلع مستقبلاً بناءً على معلومات موثوقة وليس تقديرية.

٧. الآثار الجانبية والتحديات في جانب التعرفة:

واجه بعض التجار صدمة في ارتفاع تكاليف الاستيراد عند الانتقال المفاجئ من الرسوم المخفضة أو المقطوعة إلى الرسوم القانونية الكاملة. فعلى سبيل المثال، ارتفعت كلفة التخليص لبعض السلع بنسب تصل إلى 15 % أو أكثر. وذكر مسؤول محلي أن الحركة التجارية عبر منفذ طريبيل مع الأردن انخفضت إلى نحو 15% مما كانت عليه قبل 1 يناير/كانون الثاني 2026، نتيجة هذه الزيادة في الرسوم وتطبيق نظام التصريح المسبق. وقد فضل كثير من التجار إعادة توجيه بضائعهم عبر منافذ إقليم كردستان، التي تأخرت في تطبيق التعرفة الجديدة، لتجنب الرسوم المرتفعة.

دفعت هذه الصدمة الاقتصادية محللين للمطالبة بالتدرج في التطبيق بدلاً من التنفيذ الفوري لجميع الإجراءات دفعة واحدة، حيث يرى البعض أنه كان ينبغي البدء بتطبيق الأتمتة والاحتساب المسبق على السلع الأعلى قيمة وتأثيراً، ثم التوسع تدريجياً ليشمل بقية السلع، بدل فرض نظام الأسيكودا والاحتساب المسبق والأمانات الضريبية والسيطرة النوعية معاً في وقت واحد. كما اقترح خبراء ضرورة إعادة النظر في نسب الرسوم لبعض المواد، خاصة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، وعدم تطبيق نسبة موحدة عليها دون اعتبار لأهميتها للمستهلك وإمكانية تصنيعها محلياً مستقبلاً.

من الناحية القانونية، أُثير جدل برلماني حول ارتفاع الرسوم، إذ حاول بعض النواب الضغط لإلغاء قرار مجلس الوزراء رقم 957 لسنة 2025. وانطلاقاً من الواقع، يقتضي التنبيه إلى نقطة قانونية جوهرية كثيراً ما يختلط فهمها في النقاش العام، وهي أن معدلات التعرفة الكمركية محددة أصلاً بنص تشريعي صادر عن السلطة التشريعية، وبوجه خاص قانون التعرفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010، وليس مجرد قرار إداري حكومي.

وفقاً لهذا المنطق، فإن ما قامت به الحكومة في جوهره لا يعد فرضاً لرسوم جديدة بقدر ما هو تفعيل وتطبيق لقواعد قائمة ضمن قانون نافذ، عبر أدوات تنفيذية مثل الجداول والآليات والتعليمات، لضمان الاستيفاء وفق التصنيف المقرر. أما تعديل نسب الرسوم أو إعادة هيكلتها كلياً، فلا يتحقق قانوناً إلا عبر تشريع جديد يصدر عن مجلس النواب، بينما يقتصر دور مجلس الوزراء في الأصل على تنفيذ القانون وتفعيل أدواته التنظيمية ضمن حدود التفويض التشريعي. وقد أكّد مختصون هذا المعنى، مبينين أن توجيه اللوم للحكومة بسبب ارتفاع الرسوم لا يستقيم من زاوية التكييف القانوني متى كان الأمر متعلقاً بتطبيق نص تشريعي نافذ، وأن المسار الصحيح إذا اقتضت المصلحة الاقتصادية تخفيف الأعباء أو إعادة توزيعها هو توجيه النقاش نحو تعديل القانون عبر السلطة التشريعية ضمن الأطر الدستورية والمالية السليمة.

تحدٍ آخر يتمثل في توحيد التطبيق بين جميع المنافذ، بما فيها منافذ إقليم كردستان، إذ إن عدم التزام أي منفذ بالنظام أو بالرسوم نفسها يخلق تشوّهاً في السوق ويشجع على التهريب أو تغيير مسارات التجارة. لذا، يتطلب الأمر استمرار التنسيق والتأكيد على خضوع جميع المعابر لسلطة الدولة في هذا الصدد. وقد كانت الخطوات الأخيرة بإلزام الإقليم عبر ربط المنافذ بالنظام المالي الاتحادي إجراءات حاسمة لضمان ذلك، إلا أن المتابعة مطلوبة لضمان عدم ظهور ثغرات جديدة.[7]

بالنتيجة، يمكن القول إن تأثير الأسيكودا على التعرفة الكمركية في العراق تمثل في إعادة فرض سيادة القانون في المجال الكمركي، إذ عزز النظام تطبيق التعرفة المقررة قانوناً بنزاهة وشفافية، ورفع مساهمة الكمارك في الخزينة العامة، رغم ما صاحب ذلك من تحديات مرحلية ينبغي معالجتها بسياسات مكملة، مثل حزم دعم للمستوردين المتضررين مؤقتاً أو تعديل بعض نسب الرسوم إذا دعت الحاجة.[8]

VI. الأسيكودا ومنافذ اقليم كردستان

أن تطبيق نظام الأسيكودا أنعش المنافذ الحدودية في إقليم كردستان، الرسمية وغير الرسمية، وكتب الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي في تدوينة **أن** تطبيق نظام الأسيكودا وتفعيل قانون التعرفة الكمركية أدى إلى اختفاء الشاحنات من المنافذ البرية،

7- شركة أسامة طعمة للخدمات القانونية والاستشارات، مصدر سابق ذكره،
8- المصدر السابق

وتحـول مسـار السـفن التجاريـة بعيـداً عـن موانـئ العـراق، كمـا تـم تصفـير الإيـرادات الكمركيـة. وأضـاف أن التجـارة انتقلـت مـن الوسـط والجنـوب إلى منافـذ كردسـتان الرسـمية وغـير الرسـمية، مبينـاً أن الحركـة التجاريـة تعطلـت جنوبـاً، في حين انتعشـت شـمالاً. وتابـع أن من الـضروري نـشر السـيطرات والمنافـذ الكمركيـة فـي نينـوى وكركـوك وديـالى، وأصبـح هنـاك منافـذ حدوديـة وأخـرى داخليـة، ممـا أدى إلى اضطرابـات جديـدة فـي التجـارة وتـدنٍ كبـير فـي الإيـرادات نتيجـة سـوء التوقيـت وعـدم توفـر مسـتلزمات النجـاح.

الخاتمة

نظـام أتمتـة الكمـارك الأسـيكودا (ASYCUDA) ليس مجـرد برنامج عادي فـي العـراق، بـل هـو منصـة رقميـة متقدمـة لإدارة بيانـات الجمـارك والضرائـب والرسـوم المتعلقـة بالتجـارة عـبر الحـدود، ويُسـتخدم فـي أكـثر مـن 100 دولـة حـول العالـم بنـاءً عـلى بروتوكـول الأمـم المتحدة للتجـارة والتنميـة (UNCTAD). ومـن أهـم فوائـد تطبيـق النظـام فـي العـراق زيـادة الإيـرادات الحكوميـة، وتخفيـف البيروقراطيـة وتقليـل الفسـاد، إذ إن الأتمتـة تقلّـل مـن التدخـل البـشري فـي حسـاب الرسـوم والموافقـات، مـا يقلـل فـرص التلاعـب والفسـاد فـي المنافـذ، فضـلاً عـن التسريـع فـي الإجـراءات مـن خـلال تقديـم الوثائـق والجمـارك إلكترونيـاً قبـل وصـول الشـحنات، ممـا يـسرّع التخليـص ويقلـل الانتظـار فـي المنافـذ.

وبشكل عملي، عندما يتم إدخال بيانات الشحنات ضريبياً أو كمركياً في النظام، تُحسب الرسوم الجمركية والضرائب المستحقة تلقائياً بناءً على الكودات والتصنيفات الدولية، ويصدر النظام نتائج قابلة للدفع إلكترونياً دون الحاجة إلى الانتظار الطويل أو عمليات التدقيق اليدوي المطولة.

إن هذا النظام يساعد في حساب وتسجيل الضرائب الكمركية (Tariffs) تلقائياً بحسب نوع البضاعة، وقيمتها، والاتفاقيات الدولية، ثم يوفر سجلاً دقيقاً للمدفوعات التي يتم إدخالها في الخزينة بطريقة شفافة ويمكن تتبعها لاحقاً. أخيراً، يُعد نظام أسيكودا نظاماً تكنولوجياً شمولياً يربط إجراءات الجمارك والضرائب في العراق، ويحوّلها من إجراءات ورقية بطيئة وغير شفافة إلى عملية رقمية موحدة تزيد الإيرادات، وتحسّن أداء المؤسسات، وتسهل التجارة.

VII. المراجع

- شركة أسامة طعمة للخدمات القانونية والاستشارات، تأثير الأسيكودا على التعرفة الكمركية في العراق، https://osamatumalegal.com/ar/blog/تأثير-الأسيكودا-على-التعرفة-الجمركية-في-العراق.
- نبيل المرسومي، تطبيق الأسيكودا أنعش منافذ كردستان الرسمية وغير الرسمية 2026: https://www.alwathika.com/index.php?sid=9f911bb7448f-b78905599ae9fd68857

- Pedro Manuel Moreno. (2025). ASYCUDA report 2025. New York, United Nations Publications: https://asycuda.org/en/
- UNCTAD, ASYCUDA report, A new generation of ASYCUDA for Efficient, Secure, and Sustainable Trade, Geneva, 2025. https://asycuda.org/wp-content/uploads/ASYCUDA%20Report%202025%20-%20The%20New%20Generation%20of%20ASYCUDA%20for%20Efficient,%20Secure%20and%20Sustainable%20Trade.pdf

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org